تقـــريـــر

حالة الحق في حرية التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

01 سبتمبر 2011 – 31 ديسمبر 2012

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وتربط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفاعليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوقيين الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تكرس جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تكرس نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة
د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المديـــر
راجي الصوراني

عنـــوان المراسلـــة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة – ص.ب 1328.
تليفاكس: 2824776 / 2825893 / 2823725 08
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 2061025 / 2061035 08
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمراز للبترول.
تليفاكس: 2454150 / 2454160 08
فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 2406697 / 2406698 02
بريـــد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

"يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة، أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم."
(المادة 21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة 1966.

"عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون:
(المادة 26 بند 5) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته

"للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون."
المادة (2) من قانون الاجتماعات العامة لسنة 1998

جدول المحتويات

مقـدمــة 3
الجزء الأول: الإطار القانوني للحق في حرية التجمع السلمي 5
أولاً: الحق في حرية التجمع السلمي في القانون الدولي لحقوق الإنسان: 5
1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... 5
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..... 5
ثانياً: الحق في حرية التجمع السلمي في القوانين الفلسطينية..... 6
1. القانون الأساسي الفلسطيني..... 6
2. قانون رقم (12) لسنة 1998 بشأن الاجتماعات العامة:..... 6
3. اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998..... 7
الجزء الثاني: انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية 8
انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية..... 8
انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة 8
ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ(47) 8
الاعتصام النسوي الأسبوعي المطالب بانجاز المصالحة الفلسطينية..... 8
ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات 2012..... 10
انتهاكات أخرى للتجمع السلمي من قبل الجهات الرسمية..... 11
فض اجتماعات خاصة لا تستوجب إشعار الجهات الرسمية 13
انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في الضفة الغربية..... 15
ذكرى انطلاقة حركة حماس..... 17
تجمعات عامة خرجت عن إطارها السلمي..... 17
توصيات: 19

مقـدمــة

يُشكل الحق في حرية التجمع السلمي مؤشر قياس لمدى احترام السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان، وفق المعايير والمواثيق الدولية، وسعيها للبناء في عملية تحول ديمقراطي، تضمن من خلاله الفصل بين السلطات، سيادة القانون، والمشاركة السياسية. وشهدت الفترة قيد البحث استمرار حالة التدهور في النظام السياسي الفلسطيني جراء استمرار حالة الانقسام السياسي في السلطة الفلسطينية (الأرض الفلسطينية المحتلة)، واستمرار تداعياتها المدمرة على النظام السياسي بأسره، وقضيته الوطنية، وسعيه نحو التحرير وتقرير المصير.

وقد انعكست حالة الانقسام السياسي سلباً على مختلف الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع فيها المواطنون الفلسطينيون. فقد أحكمت الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية (السلطات التنفيذية) سيطرتهما الأمنية على مناطق نفوذهما، فيما تعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني (السلطة التشريعية)، وانقسم الجهاز القضائي بين المنطقتين (السلطة القضائية) جراء تلك الحالة، وهو ما عطل بدوره مهمة التشريع الأساسية والتي كان يُنتظر منها إعادة تشريع وصياغة قوانين ديمقراطية عصرية، وذلك إضافة إلى مهمة المساءلة والرقابة البرلمانية على عمل وأداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها. كما انقسمت السلطة القضائية إلى سلطتين مختلفتين إحداهما في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية، مما أضعف من متابعتها للوائح وقرارات السلطة التنفيذية الإدارية. وهو ما ساهم في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان الفلسطيني، في غياب وجود نظام سياسي ديمقراطي موحد يدير شئون السلطة الفلسطينية. وبناء عليه استمرت حالة الحق في حرية التجمع السلمي في التدهور، وأصبحت ضحية حالة الانقسام السياسي.

إلا أن الأسابيع الأخيرة من العام 2012 والتي يغطيها التقرير قد شهدت تطورات هامة ومناخات ايجابية فيما يتعلق بحالة الحق في حرية التجمع السلمي، في إطار التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية. ففي قطاع غزة، انتهى العام 2012 وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ذروة الاستعدادات لإقامة مهرجان احتفالي بالذكرى 48 لانطلاقتها في ساحة مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وهي المرة الأولى التي تحيي فيها الحركة انطلاقتها في القطاع منذ العام 2007. وسبق ذلك أن تمكنت الحركة من تنظيم مسيرات حاشدة في مختلف مدن ومحافظات قطاع غزة تأييداً للرئيس محمود عباس ومساعيه في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب. وفي الضفة الغربية تمكنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى من بداية حالة الإنقسام الفلسطيني في العام 2007، من الاحتفال في ذكرى انطلاقتها، فقد شهدت مدن الخليل، رام الله، ونابلس، مسيرات وتجمعات في تلك الذكرى. وللمرة الأولى شاركت حركة فتح في مهرجان الانطلاقة المركزي الذي نظمته حركة حماس في قطاع غزة.

وتولي وحدة تطوير الديمقراطية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالحقوق المدنية والسياسية منذ نشأة المركز، ضمن اهتمام الأخير بأوضاع حقوق الإنسان بشكل عام على اعتبار أن حقوق الإنسان كلٌ لا يتجزأ. وقد عملت وحدة تطوير الديمقراطية خلال السنوات الماضية على بلورة مؤشرات قياس لعملية التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية، في إطار مساهمتها في بناء نظام حكم ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بكافة حقوقهم التي نصت عليها المعايير والمواثيق الدولية، ومن خلال الفصل بين السلطات وسيادة القانون والمشاركة السياسية.

وقد سخرت وحدة تطوير الديمقراطية، في هذا السياق، الكثير من الجهود في سبيل دراسة واقع الحق حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية من أجل حماية هذا الحق، وضمان التمتع به من قبل المواطنين كافة. وفي هذا السبيل، عكفت الوحدة على إصدار تقارير دورية توثق انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحق في حرية التجمع السلمي في مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية.[1] ويتناول التقرير - بين يدي القارئ - حالة الحق في حرية التجمع السلمي في ظل السلطة الفلسطينية ويغطي الفترة الممتدة من 01 سبتمبر 2011 وحتى 31 ديسمبر 2012.[2]

[1] للاطلاع على سلسلة تقارير "الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية" راجع الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (www.pchrgaza.org)

[2] اعتاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على إصدار تقرير دوري يشمل حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية، واعتباراً من العام 2012 قسم المركز التقرير إلى جزأين رئيسيين، الأول يتناول حالة الحق في حرية الرأي والتعبير، فيما يتناول الجزء الثاني حالة الحق في التجمع السلمي في تقرير منفرد (وهو بين يدي القارئ).

وفي ضوء ذلك، ينقسم هذا التقرير إلى جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: يتطرق إلى الإطار القانوني للحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية، وأهم الملاحظات التي وضعها المركز على التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم هذا الحق.

الجزء الثاني: يلقي الضوء على واقع الحق في حرية التجمع السلمي في الأراضي الخاضعة لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، ويصف القيود والإجراءات التي أعاقت هذا الحق، ويرصد الانتهاكات والاعتداءات التي تمكن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من توثيقها والتي نُفذت في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية.

وفي النهاية يخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي لرفد الجهود ومساعي النضال من أجل بناء نظام حكم ديمقراطي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجزء الأول: الإطار القانوني للحق في حرية التجمع السلمي

أولاً: الحق في حرية التجمع السلمي في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

كفلت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الحق في حرية التجمع السلمي كأحد حقوق الإنسان الأساسية في مجتمع ديمقراطي وباعتبارها أحد الحقوق المدنية والسياسية للأفراد.

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"لكل شخص حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية." المادة (20 بند 1)

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948، من أكثر الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة شهرة وأهمية، وهو يتضمن المُثل العليا المشتركة التي يجب أن تعمل جميع الشعوب والأمم على بلوغها. وتكمن أهمية هذا الإعلان في كونه أول إعلان خاص بحقوق الإنسان يصدر عن أضخم تجمع دولي منظم في التاريخ، وقد انبثق عنه عشرات المعاهدات والمواثيق التي حددت ورسخت كل مبدأ من المبادئ العامة التي اشتمل عليها الإعلان.

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

"يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة، أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم." المادة (21)

أعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في مارس 1976. وقد عمل هذا العهد على إكساب الحقوق المدنية والسياسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صفة الإلزام القانوني.

ثانياً: الحق في حرية التجمع السلمي في القوانين الفلسطينية

لم تطرأ أية تغيرات على القوانين المنظمة لهذا الحق في مناطق ولاية السلطة خلال فترة إعداد هذا التقرير. فقد بقي القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، واللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة، المرجعية الدستورية والقانونية التي تنظم ممارسة هذا الحق. وبينما يوفر هذا الإطار القانوني (القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة) حماية خاصة للحق في حرية التجمع السلمي، بما في ذلك الحق في تنظيم المسيرات السلمية وعقد الاجتماعات العامة وغيرها من مظاهر الحق في التجمع، إلا أن اللائحة التنفيذية منحت السلطة التنفيذية سلطة منع وفرض القيود على ممارسة هذا الحق.

1. القانون الأساسي الفلسطيني

اعتبر القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته الحق في حرية التجمع السلمي أحد الحقوق والحريات العامة للمواطنين في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية. وعلى نحو خاص، أكد هذا القانون على أن الحق في حرية التجمع السلمي هو أحد أشكال المشاركة السياسية المكفولة دستورياً للأفراد والجماعات في الأرض الفلسطينية، وفق المادة (26). فقد جاء نص المادة على النحو التالي:

"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: ... 5) عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون."

2. قانون رقم (12) لسنة 1998 بشأن الاجتماعات العامة:

جاء قانون الاجتماعات العامة في تسعة مواد منسجمة مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومعززة لمبادئ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. وقد ضمنت مواد القانون حق المواطنين في عقد الاجتماعات العامة بحرية، ووفرت حماية خاصة لهذا الحق، فجاءت المادة (2) من القانون لتنص صراحة على ما يلي: "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون." وكان القانون ذاته قد عرف الاجتماع العام في نص المادة (1) منه، والتي شملته من بين تعريفات أخرى: "اجتماع عام: كل اجتماع عام دعي إليه خمسون شخصاً على الأقل في مكان عام مكشوف ويشمل ذلك الساحات العامة والميادين، الملاعب، والمتنزهات وما شابه ذلك". وبناء على هذا التعريف يتضح بأن أي اجتماع يشارك فيه أقل من (50) شخصاً في مكان عام، أو أكثر من (50) شخصاً في مكان مغلق، كالقاعات والصالات، لا تعتبر اجتماعات عامة بل اجتماعات خاصة، تُعقد دون تدخل من الشرطة أو السلطات الرسمية للدولة، وفق نص المادة (26 بند 5) من القانون الأساسي. وهو ما يندرج على الندوات، ورشات العمل، والأفراح. أما فيما يتعلق بالضوابط المذكورة في نص المادة (2) المذكورة، فهي محصورة بما حددته المادة (4 بند ج) حصرياً فيما يتعلق بتنظيم حالة المرور فقط، فقد نصت على هذه المادة على ما يلي: "دون المساس بالحق في الاجتماع، للمحافظ أو لمدير الشرطة أن يضعا ضوابط على مدة أو مسار الاجتماع المنصوص عليه في المادة (3) بهدف تنظيم المرور، على أن يبلغ المنظمون بهذه الضوابط خطياً بعد 24 ساعة على الأكثر من موعد تسليم الإشعار." وقد ألزم القانون منظمي الاجتماع العام بتوجيه إشعار كتابي للمحافظ أو مدير الشرطة قبل (48) ساعة على الأقل من موعد عقده، فقد نصت المادة (3) على ما يلي: "يحق عقد الاجتماعات العامة على أن يوجه إشعار كتابي للمحافظ أو مدير الشرطة بذلك قبل (48) ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع." وفي سياق الإشعار الكتابي المذكور، ومن أجل التأكيد على مبدأ الحرية، فقد أقر القانون صراحة بأنه في حال عدم تلقي الجهة المنظمة لأي جواب خطي يتضمن ضوابط تتعلق بتنظيم حالة المرور، فيحق للجهة المنظمة إجراء الاجتماع العام في الموعد المحدد طبقاً لما هو وارد في الإشعار، وذلك وفق نص المادة (4 بند د)، والتي جاءت على النحو التالي: "في حال عدم تلقي الجهة المنظمة لأي جواب خطي حسب ما هو منصوص عليه في الفقرة السابقة يحق للجهة المنظمة إجراء الاجتماع العام في الموعد المحدد طبقاً لما هو وارد في الإشعار."

وقد ذهب القانون في التأكيد على مبدأ الحق في حرية عقد الاجتماعات العامة إلى ضمان تمتع المجتمعين بحماية خاصة تطلبها الجهات المنظمة من الجهات الرسمية، على أن لا يترتب على تلك الاجراءات التي تقوم بها الجهات الرسمية لحمايتهم على أي مساس بحرية المجتمعين. فنصت المادة (5) من القانون على ما يلي: "على الجهات ذات الاختصاص وبناء على طلب الجهة المنظمة للاجتماع اتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية على أن لا يترتب على تلك الاجراءات أي مس بحرية المجتمعين وسير عملية الاجتماع."

وفي سياق تنفيذ القانون، أعطت المادة (7) من قانون الاجتماعات العامة الحق لوزير الداخلية بإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه.

3. اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998.

أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بصفته وزيراً للداخلية، اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، بتاريخ 30 إبريل 2000، بناءً على نص المادة (7) من القانون. وقد جاءت هذه اللائحة لتفرض العديد من القيود على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي، وتخالف النهج الديمقراطي الذي رسمته السلطة الفلسطينية في القانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة.

وقد رأى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مواد اللائحة التنفيذية، ومنذ إصدارها، قيوداً على ممارسة الحق في عقد التجمعات السلمية (الاجتماعات العامة) خلافاً للقانون ذاته، وكان من أبرز تلك القيود:

أولاً) حق السلطات الرسمية فض الاجتماعات العامة، فقد أعطت المادة (6) من اللائحة للشرطة الحق لإنهاء أي اجتماع وفضه إذا قدرت الشرطة أن الاجتماع خرج عن الهدف المحدد له.

ثانياً) رغم مخالفة المرسوم الرئاسي رقم 3 لسنة 1998 بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، لروح وجوهر القانون الأساسي، ورغم أنه يحوى مصطلحات ضبابية فضفاضة وغامضة مثيرة للجدل، إلا أن اللائحة التنفيذية أعطت هذا المرسوم حيزاً لا بأس به مما يترتب عليه العمل على تضييق ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي. فقد نصت المادة (9) من اللائحة على أنه "يجب على منظمي الاجتماع أو المسيرة مراعاة أحكام المرسوم الرئاسي رقم 3 لسنة 1998 بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض."

ثالثاً) نصت المادة (11) من اللائحة على أن: "يكون رد الشرطة على الإشعار المشار إليه في (المادة 1) من هذه اللائحة على شكل ترخيص مكتوب وفق صيغة يقررها مدير عام الشرطة يسلم باليد لمقدم الطلب. وبناءً على هذه المادة، أصبح الغرض من إشعار المحافظ أو مدير عام الشرطة بنية منظمي عقد اجتماع هو الحصول على ترخيص من مدير عام الشرطة وليس إشعاره فقط دون ربط المسألة بموافقة أو عدم موافقة مدير الشرطة. كما ترك لمدير الشرطة الحق في تقرير موضوع الاجتماع أو هدف المسيرة.

وكانت هذه اللائحة قد جاءت لاحقة لقرار صدر عن مدير عام الشرطة الفلسطينية بتاريخ 29 فبراير 2000، ونشر في الصحف الفلسطينية، يمنع فيه عقد الاجتماعات العامة دون الحصول على إذن مسبق من مدير الشرطة. وفي حينه انتقد المركز هذا الإعلان بشدة باعتباره انتهاكاً صارخاً لقانون الاجتماعات العامة نصاً وروحاً. وبتاريخ 29 أبريل 2000، وبعد مشاورات مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وكممثل عنهم، تقدم المركز الفلسطيني بطعن لدى محكمة العدل العليا، أكد فيه على عدم قانونية الإعلان المذكور. وبتاريخ 29 أبريل 2000، أصدرت محكمة العدل العليا قراراً يوقف العمل- مؤقتاً- بالإعلان المذكور إلى حين إصدار قرار قطعي من قبل المحكمة المذكورة.

إلا أن الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبصفته وزيراً للداخلية في حينه، قد أصدر اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة بتاريخ 30 أبريل 2000، أي في اليوم التالي من تاريخ صدور قرار المحكمة. كما وجه المركز رسالة بتاريخ 1 نوفمبر 2006 إلى وزير الداخلية في حينه سعيد صيام، وحثه فيها على استخدام صلاحياته من أجل إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، أو تعديلها بما يتناسب مع القانون.

الجزء الثاني: انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية

انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام 2012 والتي يغطيها التقرير تطورات هامة ومناخات ايجابية فيما يتعلق بحالة الحق في حرية التجمع السلمي، في إطار التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية. ففي قطاع غزة، انتهى العام 2012 وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في ذروة الاستعدادات لإقامة مهرجان احتفالي بالذكرى 48 لانطلاقتها في ساحة مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وهي المرة الأولى التي تحيي فيها الحركة انطلاقتها في القطاع منذ العام 2007. وسبق ذلك أن تمكنت الحركة من تنظيم مسيرات حاشدة في مختلف مدن ومحافظات قطاع غزة تأييداً للرئيس محمود عباس ومساعيه في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب. وفي الضفة الغربية تمكنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى من بداية حالة الإنقسام الفلسطيني في العام 2007، من الاحتفال في ذكرى انطلاقتها، فقد شهدت مدن الخليل، رام الله، ونابلس، مسيرات وتجمعات في تلك الذكرى. وللمرة الأولى شاركت حركة فتح في مهرجان الانطلاقة المركزي الذي نظمته حركة حماس في قطاع غزة.

وقد سبق ذلك استمرار الحكومتان في قطاع غزة والضفة الغربية، وأجهزتهما الأمنية، اقتراف الانتهاكات للحق في التجمع السلمي بما في ذلك فرض الاجراءات الاحترازية لمنع أو تقييد تنظيم التجمعات السلمية في مناطق السلطة الفلسطينية. وكان لحالة الانقسام السياسي الفلسطينية الأثر الأبرز في تلك الانتهاكات، فيما قامت الحكومتان في غزة والضفة بمنع أو تفريق تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهات أي منهما.

انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في قطاع غزة

شهد قطاع غزة استمرار منع وفض اجتماعات سلمية من قبل الأجهزة الأمنية، وكان أبرزها الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية بحق الاعتصام النسوي الأسبوعي المطالب بإنجاز المصالحة الفلسطينية في مدينة غزة، إضافة إلى التجمعات السلمية التي طالبت بحل أزمة الكهرباء في القطاع. وقد تعرض عدد من المشاركين في تلك التجمعات للاعتداء بالضرب أو الاحتجاز خلال تفريقها. كما فرضت الأجهزة الأمنية إجراءات احترازية من شأنها تقييد حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، وكانت موجهة في معظمها لنشطاء حركة فتح، خاصة خلال الفترة التي سبقت ذكرى انطلاقة حركة فتح في مطلع يناير 2012، وإحياء فعاليات ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات والتي تصادف 11 نوفمبر. وقد تعدت الإجراءات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في غزة لتطال تجمعات خاصة لا تندرج ضمن الاجتماعات العامة التي تستوجب إشعار الجهات الرسمية وفقاً للقانون كالندوات، حفلات، أو مؤتمرات، كان من المقرر أن تعقد في أماكن مغلقة.

ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ(47)

- خلال يومي 26 و27 ديسمبر 2011، وجه جهاز الأمن الداخلي عشرات الاستدعاءات لنشطاء في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في مختلف محافظات قطاع غزة. وقد وثق المركز خلال اليومين المذكورين استلام ما يقارب 50 ناشطاً من الحركة لاستدعاءات تقضي بمثولهم في مقرات جهاز الأمن الداخلي، كلٌ وفق مكان سكنه. وقد توجه المستدعون إلى مقرات الأمن الداخلي بالفعل حيث جرى احتجازهم لعدة ساعات، ومن ثم تعرضوا للاستجواب حول نشاطاتهم لإقامة فعاليات في ذكرى انطلاقة حركة فتح في قطاع غزة والتي تصادف الأول من يناير من كل عام. كما خضع المستدعين للاستجواب حول أية نشاطات تنوي الحركة تنظيمها في قطاع غزة تكريماً للأسرى المفرج عنهم من سجون الاحتلال في صفقة التبادل الأخيرة.[3]

الاعتصام النسوي الأسبوعي المطالب بانجاز المصالحة الفلسطينية

شرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبالشراكة مع عدداً من المؤسسات النسوية وناشطات مجتمعيات منذ بداية أكتوبر 2012، بتنظيم اعتصام أسبوعي كل يوم ثلاثاء في ساحة الجندي المجهول، بالقرب من مقر المجلس التشريعي غرب مدينة غزة. وتقوم المعتصمات برفع شعارات تطالب بإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الإنقسام السياسي. وقد تعرضت هذه الاعتصامات للقمع، الاعتداء بالضرب على المشاركات فيها، والاحتجاز، خلال فترة إعداد هذا التقرير.

[3] صفقة التبادل (صفقة شاليط).

- بتاريخ 02 أكتوبر 2012، عملت الشرطة الفلسطينية، ترافقها الشرطة النسائية على فض اعتصام نسوي للمطالبة بإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني نظمه الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية مؤسسات نسوية في ساحة الجندي المجهول، بالقرب من مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، غرب مدينة غزة. ففي حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم المذكور أعلاه، قام رجال الشرطة، ترافقهم ترافقها الشرطة النسائية، بفض الاعتصام النسوي الذي انعقد في ساحة الجندي المجهول، بالقرب من مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، غرب مدينة غزة. وكان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قد نظم ذلك الاعتصام بالتعاون مع عدد من المؤسسات النسوية للمطالبة بتحقيق المصالحة الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي. وكان مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة قد أرسل إشعاراً رسمياً للشرطة بتاريخ 30 سبتمبر 2012، بخصوص ذلك الاعتصام، إلا أنه تلقى رفضاً من قبل قيادة الشرطة لـ"اعتبارات أمنية". وقد قامت الشرطة النسوية باعتقال المواطنة منى عبد الرحمن حمد، 52 عاماً، وهي مسئول فرع الشمال في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية خلال مشاركتها في ذلك الاعتصام واقتادتها إلى مقر شرطة محافظة غزة. خضعت حمد للتحقيق من قبل محققة تابعة للشرطة النسائية حول الاعتصام ومن ثم أجبرتها على التوقيع على تعهد يقضي بعدم مشاركة حمد بمسيرات ونشاطات عامة، ومن ثم أُخلي سبيلها بعد ثلاث ساعات من الاحتجاز.

- بتاريخ 08 أكتوبر 2012، تلقت الناشطة النسوية زينب عبد الفتاح الغنيمي، مدير مركز الأبحاث والدراسات القانونية للمرأة، أمر استدعاء صادر عن شرطة محافظة غزة. وذكرت الغنيمي لباحثة المركز بأنه في حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم المذكور أعلاه، حضر اثنان من أفراد الشرطة إلى مقر مركز الأبحاث والدراسات القانونية للمرأة والواقع في حي النصر بمدينة غزة، وتركوا أمر استدعاء في المكتب صادر عن شرطة محافظة غزة ويقضي بالتوجه فوراً إلى مقر الشرطة. وأضافت الغنيمي بأنها أجرت على الفور عدة اتصالات مع عدد من مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في غزة وأبلغتهم بأمر الاستدعاء. وقالت لباحثة المركز بأنه في حوالي الساعة 11:30 من ظهر اليوم ذاته، تلقت اتصالاً هاتفياً من المقدم رائد العمودي، أبلغها خلال الاتصال عن اعتذاره عن أمر الاستدعاء، وأوضح لها بأن الاستدعاء قد جاء على خلفية مشاركتها في تنظيم اعتصام نسوي بالتعاون مع ناشطات نسويات يوم الثلاثاء من كل أسبوع للمطالبة بإنهاء الإنقسام.

- بتاريخ 06 نوفمبر 2012، استخدمت الأجهزة الأمنية القوة المفرطة في تفريق اعتصام سلمي نظمته عشرات الناشطات النسويات في ساحة الجندي المجهول، غرب مدينة غزة، للمطالبة بإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام السياسي. ووفقاً لتحقيقات المركز، وإفادات عدد من المشاركات، ففي حوالي الساعة 12:00 من ظهر اليوم المذكور، اعتصمت عشرات من الناشطات في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسات أهلية نسوية، وكان من بينهن عضو المجلس التشريعي السيدة نعيمة الشيخ علي، بالقرب من البوابة الشرقية للمجلس التشريعي، غرب مدينة غزة، للمطالبة بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني. وعلى الفور، حضرت قوة من الشرطة الفلسطينية وأخرى من جهاز الأمن الداخلي إلى المكان، وطلبوا من المعتصمات مغادرة المكان. وذكرت المواطنة نوال رباح زقوت، وتعمل مسئولة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أنها أبلغت عناصر الأمن التي حضرت إلى المكان بأنهن قد تقدمن بإشعار وفق القانون لتنظيم الاعتصام، ولم يتلقين رد من الجهات المختصة، وأبلغتهم بأن الامتناع عن الرد هو رد إيجابي وفقاً للقانون. وأضافت زقوت بأن الشرطة قد استدعت قوة إضافية، ترافقها عناصر من الشرطة النسائية، وشرعوا بالاعتداء على المشاركات باستخدام العصي والهراوات من أجل تفريقهن، وتوجيه الشتائم النابية بحقهن. كما أضافت بأن عناصر الشرطة قد صادرت هواتف خلوية من عدد من المشاركات اللاتي قمن بتصوير الاعتداء، وبأن عدد من المشاركات قد تعرضن لرفع حجابهن. وقلت زقوت بأنها قد تعرضت للاعتداء بالضرب من قبل أحد أفراد الشرطة بأعقاب بندقيته، وأن الاعتداء بالضرب قد استمر حتى تمكنت الشرطة من فض التجمع بالقوة.

كما أفادت المواطنة ليلى عبد المالك قرموط لطاقم المركز بما يلي:"

"شاهدت عدد من أفراد الشرطة يعتدون على زميلتي فوزية جودة، وعندما حاولت الدفاع عنها انهالوا عليّ بالضرب على الوجه والرأس، ونزعوا غطاء رأسي (الحجاب)، وحاولوا وضعي في سيارة شرطة لاعتقالي، إلا أن النساء قد منعوهم من ذلك. كما حاولت عناصر الشرطة اعتقال عضو المجلس التشريعي نعيمة الشيخ علي، والتي كانت تشاركنا الاعتصام ووضعها في سيارة شرطة، إلا أن زميلتي اكتمال حمد أبلغتهم بأنها عضو مجلس تشريعي وتحمل حصانة قانونية، فأخلوا سبيلها."

وأفادت الصحفية سامية نايف الزبيدي، لطاقم المركز بما يلي:

في حوالي الساعة 12:10 ظهراً توجهت إلى ساحة الجندي المجهول، مقابل المجلس التشريعي الفلسطيني، غرب مدينة غزة، بهدف تغطية الاعتصام النسوي الذي دعت له المؤسسات النسوية بهدف إنهاء انقسام. وفور وصولي إلى المكان شاهدت عناصر من الشرطة الفلسطينية والشرطة النسائية، إضافة إلى أشخاص بزي مدني، يعتدون باستخدام العصي والهراوات على المشاركات في الاعتصام. شرعت بتصوير هذه الاعتداءات، فحضر أحد أفراد الشرطة وطلب مني التوقف عن التصوير. انتقلت إلى مكان آخر داخل الساحة وواصلت التصوير، فحضر أحد أفراد الشرطة وترافقه إحدى عناصر الشرطة النسائية،

وطلبا مني الهاتف النقال الذي كنت أصور به، فسلمت الشرطي الهاتف النقال الخاص بي، إلا أنه طالبني بإبراز هاتف آخر، كما طالبتني الشرطية بتفتيش حقيبتي، وبالفعل قامت بتفتيشها، ولم تعثر على شيئ فأعادتها لي وطالبتني بمغادرة المكان. وعندما رفضت المغادرة، اعتدت عليّ الشرطية بالضرب باستخدام عصى على ذراعي الأيسر وأصابع يدي اليمنى، وعلى الفور تدخل عدد من المتواجدين في المنطقة، وأخرجوني من الساحة."

- بتاريخ 13 نوفمبر 2012، احتجزت الأجهزة الأمنية في مدينة غزة ثمانية مواطنين، تعرض عدد منهم للضرب، إثر مشاركتهم في اعتصام نظمته ناشطات نسويات للمطالبة بإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الإنقسام السياسي. وكانت عشرات الناشطات النسويات قد نظمن في حوالي الساعة 12:30 من ظهر اليوم المذكور أعلاه، اعتصاماً سلمياً في ساحة الجندي المجهول، بالقرب من المجلس التشريعي الفلسطيني، غرب مدينة غزة. وبعد انتهاء الاعتصام، احتجزت عناصر تابعة للشرطة الفلسطينية والمباحث العامة، والتي كانت منتشرة بكثافة في المكان منذ بداية الاعتصام، ثمانية مواطنين كانوا يتواجدون في ساحة الجندي المجهول تضامناً مع مطالب المشاركات. وقد تعرض عدد من المحتجزين للضرب على أيدي أفراد الأمن خلال عملية الاحتجاز. والمحتجزون هم كل من: 1) محمود خلف، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية؛ 2) خالد أبو شرخ؛ 3) سيف الدين شاهين؛ 4) محمد وقفة؛ 5) أيمن كريزم؛ 6) سلطان شبير؛ 7) طلال أبو ظريفة؛ و8) نبيل دياب، القيادي في المبادرة الوطنية. كما احتجز جهاز المباحث العامة خمسة سائقين بعملون لصالح مكتب تاكسيات (روتانا) لقيامهم بنقل عدداً من النساء إلى مكان الاعتصام. وقد أفرجت الشرطة عن جميع المحتجزين في وقت لاحق من اليوم ذاته.

وأفاد محمود محمد خلف، أحد المحتجزين المفرج عنهم، لطاقم المركز، بما يلي:

"توجهت في حوالي الساعة 12:00 ظهراً إلى ساحة الجندي المجهول للمشاركة في الاعتصام الأسبوعي المنظم من قبل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومؤسسات نسوية. شاهدت انتشار عدد كبير من أفراد الأجهزة الأمنية والشرطة النسائية في المكان، ويقومون بمنع المواطنين من الوصول إلى مكان الاعتصام. استطعت الوصول إلى الاعتصام من المدخل الشمال للساحة، وشاركت فيه. وعند مغادرتي الساحة إثر انتهاء الاعتصام، اعترض طريقي عدد من أفراد المباحث العامة وطلبوا مني مرافقتهم، إلا انني رفضت، فاقتادوني بالقوة حيث تعرضت للضرب من قبلهم، ونقلوني إلى مقر الشرطة (الجوازات) القريب، وكان برفقتي أربعة معتقلين آخرين. وبعد حوالي نصف ساعة من الاحتجاز أخلوا سبيلي إثر تدخل قيادات الجبهة الديمقراطية."

وأفاد القيادي في المبادرة الوطنية، نبيل عوض دياب، لطاقم المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة 2:20 من بعد الظهر، وبعد انتهاء الاعتصام النسوي في ساحة الجندي المجهول، وقفت برفقة مجموعة من الأصدقاء في شارع قريب من الساحة، فحضر شخصاً بزي مدني وأمسك بي، وطلب مني مرافقته، وعندما سألته عن هويته، أجابني بأنه مباحث، فرفضت الذهاب معه. حضر خمسة أشخاص، وبرفقتهم سيارة شرطة، وحاولوا اعتقالي، وعندما رفضت، أدخلوني إلى السيارة بالقوة،وسارت بنا سيارة الشرطة. وكان أفراد الشرطة يقومون بشتمي أثناء نقلي، واقتادوني إلى منزل يقع في حي الرمال، غرب المدينة. أثناء تواجدي في المكان، صادروا مني أماناتي، وأبلغوني بأنني محتجز، وسجلوا بياناتي الشخصية، واحتجزوني في إحدى الغرف. وخلال تواجدي رهن الاحتجاز، أدخلت عناصر المباحث إلى غرفة الحجز، خمسة شبان، علمت منهم بأنهم يعملون سائقي أجرة لصالح مكتب تاكسيات (روتانا)، وأنهم قد أحتجزوا بسبب نقلهم النساء المعتصمات. وفي حوالي الساعة 4:30 مساءً، حضر مدير المباحث إلى غرفة الحجز، وقال لنا بأنهم جهة أمنية تقوم بتنفيذ تعليمات واضحة اتجاه كل من يخرق القانون، وقد شاركتم في مسيرة غير مرخصة، ومن ثم أخلوا سبيلنا."

وقد أصدرت وزارة الداخلية في غزة بياناً صحفياً نشرته على موقعها الالكتروني في اليوم ذاته، جاء فيه: "أمام كل هذه التجاوزات فإن وزارة الداخلية والأمن الوطني تؤكد على ما يلي: 1) إن كل من يتجاوز النظام والقانون ويصر على العبث بالساحة الداخلية وعدم احترام قرارات الحكومة وتحدّيها وتحريض الآخرين على ذلك فإن مصيره الاعتقال ومواجهة القانون. 2) ستواصل الوزارة ضرب كل العابثين بالجبهة الداخلية لشعبنا المرابط مع احترامنا الكامل للحريات الخاصة والعامة وحق تنظيم الفعاليات تحت مظلة القانون."

ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات 2012

يصادف تاريخ 11 نوفمبر من كل عام ذكرى وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وقد اعتادت عدد من الفصائل الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، إحياء ذكرى وفاته في كل عام. إلا أنه ومنذ بدء الإنقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس في العام 2007، تتخذ الأجهزة الأمنية في غزة إجراءات من شأنها منع إقامة أي فعاليات لحركة فتح في هذه المناسبة.

- بتاريخ 10 نوفمبر 2012، استدعى جهاز الأمن الداخلي في محافظة رفح، جنوب قطاع غزة، ستة طلبة من طلاب جامعة القدس المفتوحة في المدينة وصادروا من الطلبة بطاقاتهم الشخصية. وذكر أحد الطلاب المستدعين لطاقم المركز بأن أحداً

منهم لم يخضع للتحقيق أو الاستجواب، بسبب الوضع الأمني في قطاع غزة وإخلاء المقرات الأمنية، وقد تسلموا مواعيد جديدة خلال الأيام اللاحقة، إلا أن أياً منهم لم يتوجه إلى مقر الأمن الداخلي بسبب الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة من (14 إلى 22 نوفمبر 2012)، ولم يتسلم أي منهم أمر استدعاء جديد بعد الحرب. وفي اليوم ذاته، توجه حوالي ثلاثون ناشطاً من حركة فتح في مدينة رفح إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في حي تل السلطان بالمدينة بناءً على استدعاءات مسبقة. خضع المحتجزون للتحقيق حول الفعاليات التي تنوي حركة فتح إقامتها في ذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات ومن ثم أُخلي سبيلهم في ساعات مساء اليوم نفسه.

- وبتاريخ 11 نوفمبر 2012، اقتحمت قوة من جهاز الشرطة الفلسطينية قوامها ستة أشخاص في حوالي الساعة 10:00 صباحاً، حرم جامعة القدس المفتوحة / فرع رفح، والواقع في حي الجنينة، بمدينة رفح. شرع أفراد الشرطة بإزالة وتمزيق صور الرئيس الراحل ياسر عرفات المرفوعة في ساحة الجامعة، وعملوا على تفريق حوالي 40 طالباً كانوا مجتمعين داخل الساحة لإحياء ذكرى وفاة الرئيس عرفات. كما اعتقلوا الطالب حسن عابد عابد، واقتادوه إلى مركز توقيف الشرطة في المدينة، حيث أُخلي سبيله في حوالي الساعة 5:00 من مساء اليوم ذاته. وكانت حركة الشبيبة الطلابية، الجناح الطلابي لحركة فتح، قد دعت لرفع صور الرئيس الراحل وإيقاد الشموع داخل ساحة الجامعة احياءً لذكرى وفاته.

- وفي السياق ذاته، ذكر د. أيمن شاهين، المحاضر في جامعة الأزهر بمدينة غزة، وعضو نقابة العاملين فيها، لطاقم المركز، بأن عناصر أمن الجامعة التابعة للشرطة الفلسطينية قد توجهت في حوالي الساعة 10:30 من صباح اليوم ذاته، إلى إدارة الجامعة وأبلغتها بأمر وقف أية فعالية بمناسبة ذكري وفاة الرئيس الراحل عرفات داخل أسوار الجامعة. وأضاف شاهين بأن عناصر الشرطة أبلغت الإدارة أيضاً بأن لديها تعليمات بمنع أي فعالية بهذه المناسبة في حال إجرائها. وكانت نقابة العاملين في الجامعة قد دعت صباح يوم الأحد إلى وقفة في هذه المناسبة داخل الحرم الجامعي تبدأ الساعة 11:00 صباحاً وتستمر لمدة ساعة.

انتهاكات أخرى للتجمع السلمي من قبل الجهات الرسمية

- بتاريخ 12 فبراير 2012، فرقت قوة من شرطة حفظ النظام والتدخل في ساعات الفجر تجمعاً للشباب في ساحة الجدي المجهول، غرب مدينة غزة، بينما كانوا ينوون إقامة صلاة الفجر في الساحة تضامناً مع المسجد الأقصى ورفضاً لإعلان عدد من أعضاء حزب الليكود الإسرائيلي زيارة المسجد. وكان عدداً من الشبان قد تجمعوا في حوالي الساعة 3:00 من فجر اليوم المذكور، في ساحة الجندي المجهول، إثر تلقيهم دعوات عبر موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) لإقامة صلاة الفجر في الساحة.

- وفي اليوم ذاته، تجمع عدد من الشبان في حوالي الساعة 12:00 ظهراً، في الساحة ذاتها للتضامن مع الشعب السوري، إلا أن قوة من الشرطة الفلسطينية قد حضرت إلى المكان وطلبت من جميع المشاركين فض اجتماعهم وإخلاء المكان فوراً، فغادر المشاركون المكان.

- بتاريخ 19 فبراير 2012، استخدمت الشرطة الفلسطينية القوة في فض اعتصام سلمي بالقرب من بلدية النصيرات، وسط قطاع غزة، شارك فيه عشرات الشبان بدعوة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احتجاجاً على استمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة. ففي حوالي الساعة 11:00 ظهر اليوم المذكور، تجمع حوالي 60 شاباً أمام مقر البلدية، إلا أن سيارة شرطة قد حضرت إلى المكان، وترجل منها عشرة أفراد، يحملون هراوات، وطلبوا بدورهم من المعتصمين مغادرة المكان وفض الاعتصام. وذكر المواطن هاني مزهر، أحد المشاركين في الاعتصام لطاقم المركز، بأن القائمين على التجمع قد اشعروا وزارة الداخلية رسمياً نيتهم إقامة الاعتصام، إلا أنهم لم يتلقوا رداً. فشرع أفراد الشرطة بالاعتداء بالضرب بحق المعتصمين باستخدام الهراوات بهدف تفريقهم، مما ادى إلى إصابة ثلاثة من المعتصمين برضوض. كما احتجز أفراد الشرطة 5 مشاركين آخرين، أخلوا سبيلهم في وقت لاحق من اليوم ذاته. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد دعت المواطنين للاعتصام في جميع محافظات قطاع غزة بالقرب من مقرات وفروع شركة توزيع الكهرباء، احتجاجاً على استمرار انقطاع التيار الكهربائي، إلا أن سوء الأحوال الجوية دفع المنظمين لتأجيل الاعتصام. وفي السياق ذاته، احتجزت الشرطة الفلسطينية المواطن فضل أحمد الزعانين، 50 عاماً، من سكان بلدة بيت حانون، وهو قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بتاريخ 18 فبراير 2012، أثناء سيره في أحد شوارع البلدة، على خلفية توزيعه لبيان صادر عن الجبهة الشعبية بتاريخ 16 فبراير 2012، بعنوان: "أزمة كهرباء غزة، من يتحمل المسئولية؟ وما هو المخرج؟" والذي يدعو إلى الاعتصام بتاريخ 19 فبراير 2012.[4]

[4] لمزيد من المعلومات حول احتجاز المواطن فضل الزعانين، راجع التقرير الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان: "حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية"، والذي يغطي الفترة من 01 سبتمبر 2011 – 31 أغسطس 2012.

- بتاريخ 09 مايو 2012، اعتقلت الأجهزة الأمنية في محافظة الوسطى ثلاثة مواطنين من سكان مخيم البريج، أحدهم إمام مسجد، على خلفية مشاركتهم في تجمع سلمي في ذكرى النكبة الفلسطينية. ففي حوالي الساعة 8:00 من مساء اليوم المذكور أعلاه، نظمت اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج تجمعاً سليماً شارك فيه عشرات المواطنين في المخيم، وقد ألقى الشيخ رزق محمد جبريل، 60 عاماً، إمام مسجد، كلمة في هذه المناسبة. وبعد انتهاء التجمع اعتقل جهاز المباحث العامة في مركز شرطة مخيم النصيرات الشيخ جبريل، ومواطنان آخران هما: واجد عوني عوض، 37 عاماً، وإسماعيل حسن سالم، 50 عاماً، وهو مالك سيارة الإذاعة التي كانت مشاركة في التجمع، كما احتجز جهاز المباحث سيارة الإذاعة. خضع المعتقلون الثلاثة للتحقيق حول مشاركتهم في التجمع المذكور، وترخيص التجمع، وأُجبروا على التوقيع على تعهد يقضي بعدم المشاركة في تجمعات غير مرخصة، ومن ثم نُقلوا إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع في مدينة دير البلح. خضع المعتقلون للتحقيق مرة أخرى من قبل عناصر جهاز الأمن الداخلي في صباح اليوم التالي الموافق 10 مايو 2012، ومن ثم أُخلي سبيلهم.

- بتاريخ 31 أغسطس 2012، منعت الشرطة الفلسطينية في غزة إقامة حفل زفاف جماعي كانت قد نظمته حركة فتح في منتجع الشاليهات، غرب مدينة غزة. ففي ساعات مساء اليوم المذكور أعلاه، انتشرت عناصر الشرطة، وبأعداد كبيرة في محيط منتجع الشاليهات الواقع على شاطئ البحر، غرب مدينة غزة، وأقامت عدداً من الحواجز بهدف منع المدعوين لحفل الزفاف الجماعي الذي كان من المقرر إقامته في المنتجع من الوصول إلى المكان. وذكر عضو المجلس الثوري لحركة فتح محمد (أبو جودة) النحال، لطاقم المركز بأن الشرطة قد قامت بمصادرة وتخريب مستلزمات الحفل الذي نظمته حركة فتح لعشرين شاباً من مختلف محافظات قطاع غزة. وأضاف النحال بأنه حاول وعدد من الشخصيات القيادية في التنظيمات الفلسطينية إجراء اتصالات مع المسئولين في الحكومة في غزة من أجل إتمام الحفل، إلا أن جهودهم باءت بالفشل على اعتبار أن الحفل هو نشاط لحركة فتح في غزة، بحسب إفادة النحال.

- وفي السياق ذاته، أفاد الرائد أيمن البطنيجي، الناطق باسم الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز، بأن "ترتيبات إقامة الحفل كانت بالتنسيق مع الشرطة الفلسطينية، إلا أن قرار المنع قد جاء في اللحظات الأخيرة بسبب ملاحظة الشرطة بأن أعداد المدعوين قد فاقت المتوقع."

- بتاريخ 25 سبتمبر 2012، فضت الشرطة الفلسطينية بالقوة مسيرة عفوية اندلعت في مخيم البريج، وسط قطاع غزة، احتجاجاً على استمرار انقطاع التيار الكهربائي في القطاع، ووفاة الطفل فتحي عبد الفتاح البغدادي، 3 أعوام، وإصابة شقيقته تالا، 8 أشهر[5]، إثر نشوب حريق في منزل ذويهما بسبب انقطاع التيار الكهربائي. ففي حوالي الساعة 10:00 من مساء اليوم المذكور أعلاه، تجمهر عدد كبير من المواطنين في محيط منزل عائلة البغدادي إثر حادثة وفاة طفلهم فتحي وإصابة شقيقته تالا، بعد نشوب حريق في منزل ذويهما بسبب انقطاع التيار الكهربائي وإشعال الشموع داخل المنزل. وقد ردد المجتمعون، الذين ساروا بشكل عفوي في مسيرة جابت شوارع المنطقة، شعارات تندد باستمرار انقطاع التيار الكهربائي في محافظات قطاع غزة، وأشعلوا إطارات السيارات في المنطقة. حضرت الشرطة إلى المكان وترافقها سيارة تابعة للدفاع المدني، والتي قامت بدورها بإطفاء إطارات السيارات المشتعلة، ومن ثم قامت الشرطة بتفريق المجتمعين بالقوة، واعتدت على عدد منهم بالضرب باستخدام العصي والهراوات. كما أطلقت الشرطة الفلسطينية الأعيرة النارية في الهواء. وفي حوالي الساعة 11:30 مساءً، تعرض الصحفي إسماعيل جمال بدح، ويعمل مصوراً صحفياً لصالح قناة "فلسطين اليوم"، للاعتداء بالضرب من قبل عناصر عرفت عن نفسها بأنها من جهاز الأمن الداخلي، خلال عمله على تغطية ذلك التجمع. وقد نُقل عدد من المصابين جراء تعرضهم للضرب بالهراوات إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح لتلقي العلاج.

- وفي السياق ذاته، تعرض عدد من المواطنين من مخيم البريج للاعتقال على أيدي عناصر تابعة لجهازي الشرطة الفلسطينية والأمن الداخلي على إثر مشاركتهم في تلك المسيرة. وأفاد أحد المعتقلين لدى جهاز الأمن الداخلي[6] بعد الإفراج عنه، بأنه تعرض للضرب والتعذيب بأسلوب (الفلكة) خلال التحقيق معه حول مشاركته في المسيرة.

- بتاريخ 12 نوفمبر 2012، اعتدت الشرطة الفلسطينية على عدد من المواطنين بالضرب باستخدام الهراوات وإطلاق الأعيرة النارية في الهواء من أجل تفريقهم، غرب مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة. وكان عدد من المواطنين قد خرجوا في حي أبومعلا، الواقع غربي مخيم النصيرات، احتجاجاً على إقامة مشروع "برك صرف صحي" تُشرف عليه وزارة الحكم المحلي وسلطة المياه، بالقرب من منطقة سكناهم. كما اعتقلت الشرطة الفلسطينية اثنان من المواطنين، وهما: أحمد عياش أبو معلا، 38 عاماً، ومحمد عبد الله أبو جليلة، 22 عاماً، وأخلت سبيلهما في اليوم التالي. وقد أسفر اعتداء الشرطة على المواطنين عن إصابة أربعة منهم برضوض في مختلف أنحاء الجسم، والمصابون هم كل من: 1) تيسير زايد أبو معلا، 26 عاماً؛ 2) خالد سليمان أبو جليلة، 44 عاماً؛ 3) محمود محمد أبو معلا؛ 26 عاماً؛ و4) محمد زايد أبو معلا، 20 عاماً.

[5] أعلنت المصادر الطبية بتاريخ 01 أكتوبر 2012، عن وفاة الطفلة تالا البغدادي متأثرة بجراحها.
[6] المركز يحتفظ باسم المعتقل معطي الإفادة.

فض اجتماعات خاصة لا تستوجب إشعار الجهات الرسمية

رغم أن قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، قد عرف التجمعات العامة في المادة (1) بـ: " كل اجتماع عام دعي إليه خمسون شخصاً على الأقل في مكان عام مكشوف ويشمل ذلك الساحات العامة والميادين، الملاعب، والمتنزهات وما شابه ذلك." إلا أن الحكومة في غزة وأجهزتها الأمنية قد عملت على اتخاذ إجراءات مسبقة لمنع أو قامت بتفريق تجمعات خاصة لا تندرج ضمن التجمعات العامة، كالندوات، المؤتمرات، الحفلات، والتي تعقد في أماكن مغلقة، أو عقدت في أماكن عامة ولم يتجاوز عدد المشاركين فيها 50 شخصاً. وكان أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

- بتاريخ 29 نوفمبر 2011، منع جهاز المباحث العامة المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" من تنظيم مؤتمر له في مدينة غزة بالتزامن مع الضفة الغربية يومي 29 و30 نوفمبر 2011. وكان من المقرر أن يعقد مركز "مساواة" مؤتمر العدالة الرابع وهو بعنوان: "حقوق المرأة العاملة والآليات المتاحة لضمانها" عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة "فيديو كونفرانس"، حيث جرى حجز قاعة جمعية الهلال الأحمر لهذا الغرض بمدينة غزة يومي 29 و30 نوفمبر 2011، غير أنه جرى منعه من قبل المباحث العامة بعد انطلاقه بلحظات. ووفقا لما أفاد به المحامي مؤمن الحطاب، منسق المشروع، فإنه في حوالي الساعة 9:00 صباح يوم 29 نوفمبر، توجه طاقم العمل في مركز مساواة إلى قاعة الهلال الأحمر، وباشروا بالترتيبات اللازمة، حيث قاموا بتعليق شعارات المؤتمر وتحضير نماذج المشاركة وفحص الدائرة التلفزيونية مع رام الله. وفي الساعة 9:30 صباحاً بدأ المشاركون في المؤتمر بالحضور، حيث كان هناك نحو 50 مشاركاً، غير أن اتصالاً هاتفياً من قبل رقم خاص أخبر مندوب جمعية الهلال بحظر إقامة المؤتمر. وفي الساعة 10:00 صباحاً، ولدى بدء فعاليات المؤتمر، حضر شخصان مسلحان وعرفا عن نفسيهما بأنهما من المباحث العامة، وتوجها الى مندوب الجمعية وأمراه بإخلاء القاعة وقطع الصوت والصورة خلال 10 دقائق. وفي حوالي الساعة 2:00 ظهر اليوم نفسه تلقى الحطاب اتصالاً على هاتفه من قبل أحد الموظفين في وزارة الداخلية أبلغه خلاله بأن منع المؤتمر جاء بسبب عدم وجود كلمة لرئيس الحكومة في غزة بالمؤتمر. وكان المحامي مؤمن الحطاب قد توجه بصفته أحد القائمين على المؤتمر بمدينة غزة، إلى مديرية الشرطة قبل انعقاده بيومين لإشعارهم بعقد المؤتمر مرفقا بالبرنامج، رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الاجتماعات العامة لا يفرضان إشعار الجهات الرسمية بشأن الاجتماعات الخاصة والتي تنعقد في أماكن مغلقة.

- بتاريخ 24 يناير 2012، تلقى رئيس جمعية ابن باز الإسلامية الخيرية، عمر محمد الهمص، من سكان مدينة رفح، اتصالاً هاتفياً من قبل أحد موظفي مديرية الداخلية في المحافظة، أبلغه خلالها بقرار وزارة الداخلية القاضي بمنع عقد مؤتمر: "نصرة أهل فلسطين لإخوانهم المستضعفين في سوريا"، لعدم التنسيق المسبق مع الوزارة. وكانت جمعية ابن باز ينوي عقد المؤتمر بتاريخ 30 يناير 2012، في قاعة نادي خدمات رفح الرياضي. وذكر الهمص لطاقم المركز، بأن مسئولي الفروع في الجمعية قد تلقوا اتصالات مماثلة قبل أشخاص عرفوا عن أنفسهم بأنهم من جهاز الأمن الداخلي تفيد بقرار الجهات الرسمية بمنع إقامة المؤتمر. وأضاف الهمص بأن مسئول فرع الجمعية في مدينة غزة، عماد الداية، قد توجه بتاريخ 24 يناير 2012 لمقر الأمن الداخلي في مدينة غزة، وقد أبلغه عناصر الجهاز بقرار منع إقامة المؤتمر.

- بتاريخ 01 فبراير 2012، توجه المواطن مرعي عبد العزيز بشير، من سكان مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، وهو محامي متدرب، إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في المدينة، بناءً على استدعاء تلقاه في اليوم السابق. تعرض بشير للتحقيق من قبل عناصر الجهاز حول نشاطه ضمن "الحراك الشبابي لإنهاء الانقسام"، والدعوة إلى حملة قرع الطناجر فوق أسطح المنازل احتجاجاً على استمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد استمر احتجاز بشير في مقر الجهاز من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 4:45 مساءً، حيث أُخليّ سبيله. جدير بالذكر أن مجموعة شبابية في غزة قد دعت إلى حملة لقرع الطناجر في الساعة 7:00 من مساء يوم 01 فبراير، فوق أسطح المنازل، ضمن فعالياتهم الداعية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني.

- بتاريخ 09 مايو 2012، قام أفراد من جهاز المباحث العامة بفض الندوة الختامية لفعالية فلسطين للأدب والتي كانت منعقدة في "قصر الباشا" الأثري، شرق مدينة غزة. وكانت فعاليات تلك الندوة قد بدأت في حوالي الساعة 5:00 من مساء اليوم المذكور، بحضور عدد من الشعراء والأدباء العرب. وقد افتتح الندوة المدون المصري عمرو عزت بحديث عن الحريات، إلا أن أحد أفراد الأمن بلباس مدني قد حضر على الفور إلى المكان وعرف عن نفسه بأنه من جهاز المباحث العامة، وقام بفصل التيار الكهربائي مطالباً الحضور بمغادرة المكان. وعلى الفور انتشر عدد من عناصر الأمن في المكان إثر إعلان الحضور رفضهم المغادرة، وقاموا بمصادرة كاميرات تصوير خاصة بتسجيل الندوة، مما أدى إلى انتشار الفوضى في المكان وفضها. وفي حوالي الساعة 6:30 مساءً، أُستكملت الندوة في فندق القدس الدولي غرب المدينة.

- بتاريخ 14 مايو 2012، تلقت الطالبة فداء سرحان، منسقة جبهة العمل الطلابي في جامعة الأقصى، بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، اتصالاً هاتفياً من شخص عرف عن نفسه بأنه من جهاز الأمن الداخلي. أبلغ المتصل الطالبة سرحان بعلم جهاز الأمن الداخلي بإجراءات الجبهة من أجل تنظيم رحلة لطالبات وطلاب الجامعة، وأن الجهاز قد قرر منع تلك الرحلة. وذكرت الطالبة سرحان لطاقم المركز بأن الجبهة الطلابية قد عملت على مدار أسبوعين من أجل تنظيم رحلة لطلبة الجامعة وقد سجل فيها ما يقارب 80 شخصاً. وأضافت سرحان بأنه في ساعات مساء اليوم المذكور أعلاه، حضر شخصان، يستقلان دراجة نارية، إلى منزلها وسلموها أمر استدعاء باسمها وباسم والدها يقضي بالحضور في اليوم التالي الموافق 15 مايو 2012 إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع غرب المدينة. وقالت سرحان بأن والدها أجرى عدة اتصالات مع قيادات في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أسفرت عن إلغاء الاستدعاء وتأجيل الرحلة. وذكرت سرحان للمركز بأنه في تاريخ 17 مايو 2012، الموعد المقرر للرحلة، توجهت قوة من جهاز الأمن الداخلي إلى كلية المجتمع في المدينة حيث من المقرر تجمع الطلبة وانطلاق الرحلة، ومنعت الطالبات من ركوب الباصات المخصصة للرحلة، وفرقتهم من المكان.

- بتاريخ 18 يوليو 2012، تعرضت الفتاتان وفاء عصام العرقان وصفاء عبد الرحمن فرحات للاعتقال والضرب، من قبل عناصر الشرطة النسائية، إثر مشاركتهما في مسيرة سلمية نُظمت في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، احتجاجاً على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة. وكانت الفتاتان قد شاركتا، برفقة 13 شخصاً آخرين، من بينهم 10 أطفال، في مسيرة سلمية تجمعت في حوالي الساعة 11:00 ظهراً، أمام مكتبة أبو هاشم، في شارع أبو بكر الصديق، بمدينة رفح، رافعين شعارات تطالب بحل أزمة الكهرباء. وكان عدد من النشطاء الشبان قد استخدموا موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) من أجل تنظيم مسيرات سلمية في محافظات قطاع غزة احتجاجاً على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة. وقد سارت المسيرة باتجاه ميدان العودة وسط المدينة، ومن ثم توجهت إلى مقر شركة توزيع الكهرباء، ومنها إلى مقر شرطة محافظة رفح، وكان المشاركون يرددون شعارات تطالب بحل أزمة الكهرباء. وعند مغادرة المشاركين من أمام مقر الشرطة، تدخلت عدة عناصر من الشرطة النسائية وطالبت أحداهن من المشاركة وفاء العرقان بتسليمها الكاميرا التي بحوزتها، فرفضت العرقان ذلك. وقع تدافع بين الشرطة النسائية والمشاركتان إثر إصرار الشرطيات الحصول على الكاميرا، ومن ثم اعتقلت عناصر الشرطة الفتاتين. تعرضت العرقات وفرحات خلال احتجازهما للاعتداء بالضرب على أنحاء الجسم والصفع على الوجه من قبل عناصر الشرطة النسائية، وقد استمر اعتقالهما حتى صباح اليوم التالي، حيث أُخلي سبيلهما.

وأفادت المواطنة صفاء فرحات، لطاقم المركز، بما يلي:

> *"في حوالي الساعة 11:00 ظهراً، شاركت في تجمع برفقة زميلتي وفاء العرقان، و10 أطفال، وثلاثة شبان، أمام مكتبة أبو هاشم، في شارع أبو بكر الصديق، بمدينة رفح، بناءً على دعوات تلقيناها عبر شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook)، للاحتجاج على تفاقم أزمة الكهرباء ... ثم توجهنا إلى مقر الشرطة الواقع في شارع أبو بكر الصديق، ومكثنا أمام المقر حوالي 5 دقائق، ورددنا شعارات مطالبة بحل أزمة الكهرباء. وبينما كنا على وشك المغادرة، حضر أحد أفراد الشرطة وطلب من زميلتي وفاء العرقان تسليمه الكاميرا التي بحوزتها، فرفضت. على الفور تجمعت عدد من عناصر الشرطة النسائية، وطالبن زميلتي تسليمهن الكاميرا، فدار حوار بينهن تطور إلى عراك بالأيدي، وعندما حاولت التدخل للدفاع عن زميلتي تعرضت للضرب والركل. أدخلتنا عناصر الشرطة النسائية إلى مقر الشرطة حيث تعرضنا للضرب والصفع على الوجه، كما قامت عناصر الشرطة بتحطيم الهاتفين النقالين الخاصين بنا، وصادرن الكاميرا من زميلتي العرقان. أدخلونا إلى غرفة ضيقة بها مرحاض، ومكثنا فيها حتى الساعة 10:00 من صباح اليوم التالي الموافق 19 يوليو 2012، حيث أُخلي سبيلنا، دون أن نخضع للتحقيق، وعلمنا بأن سبب احتجازنا كان بسبب شكوى تقدمت بها إحدى عناصر الشرطة النسائية ضدنا ادعت فيها بأننا قمنا بالاعتداء عليها."*

وذكرت الشرطة الفلسطينية لطاقم المركز بأن احتجاز الفتاتين قد جاء على خلفية شكوى تقدمت بها إحدى عناصر الشرطة النسائية ضدهما، قالت فيها بأنها تعرضت للاعتداء من قبلهما.

- وفي اليوم ذاته، تجمع حوالي 15 شخصاً، في حوالي الساعة 7:00 مساءً، أمام مقر سلطة الطاقة الفلسطينية، الواقع بالقرب من مستشفى الشفاء غرب مدينة غزة، للاحتجاج على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة. وكان المجتمعون قد استخدموا شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook) للتواصل من أجل عقد الاجتماع، وقد رفعوا لافتات تطالب بحل أزمة الكهرباء. حضرت الشرطة الفلسطينية على الفور إلى المكان وقامت بفض المجتمعين، واعتقال أربعة أشخاص منهم. خضع المعتقلون للتحقيق حول سبب اعتصامهم، والجهة المنظمة له، ومن ثم أُجبروا على التوقيع على تعهد يقضي بالتزامهم في القانون وعدم المشاركة في تجمعات أخرى، قبل أن يخلى سبيلهم في ساعات ليل اليوم ذاته.

وقد أفاد أحد المعتقلين المفرج عنهم[7]، لطاقم المركز، بما يلي:

*"تواجدت في حوالي الساعة 7:00 مساءً، أمام مقر سلطة الطاقة الفلسطينية للاعتصام احتجاجاً على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، بعد أن تلقيت دعوة للاعتصام من خلال موقع التواصل الاجتماعي (Facebook)، وكان عدد المجتمعين لا يتجاوز 15 شخصاً، إلا أن عناصر الشرطة الفلسطينية والمباحث العامة قد تواجدت بشكل كثيف في المنطقة. وبعد حوالي 20 دقيقة، حضر أحد ضباط الشرطة وطالبنا بفض التجمع، فطالبته بأمر قانوني من أجل فض التجمع، فحضر أحد ضباط المباحث العامة برفقه عدد آخرين، وطالبهم باعتقالي، فاقتادوني إلى جيب أبيض اللون. حضر ثلاثة شبان من المعتصمين في محاولة منهم لإخلاء سبيلي إلا أن عناصر المباحث قد اعتقلتهم أيضاً، واقتادونا إلى مقر المباحث العامة الواقع في مركز شرطة العباس. أدخلونا نحن الأربعة، إضافة لشخص خامس، إلى زنزانة مساحتها 1م2*1م2، وكانت ضيقة جداً ولا توجد بها تهوية. وبعد مرور ساعتين تقريباً شرعنا بطرق باب الزنزانة بعد أن أحسسنا بالتعب والإعياء، فأخرجونا من الغرفة، واقتادوني إلى غرفة حيث تعرضت للتحقيق حول الاعتصام، منظمين الاعتصام، مشاركاتي في مسيرات أخرى. وخلال التحقيق، وقبل ذلك، طلبت مراراً إجراء اتصال هاتفي إلا أنهم كانوا يرفضون ذلك في كل مرة. وبعد حوالي نصف ساعة من التحقيق طلبوا مني التوقيع على تعهد يقضي بالالتزام بالقانون والتعاليم الإسلامية، وعدم المشاركة في تظاهرات مرة أخرى، تحت التهديد باستمرار اعتقالي لديهم، فقمت بالتوقيع عليه، ومن ثم أخلوا سبيلي."*

- بتاريخ 09 أغسطس 2012، احتجز جهاز الأمن الداخلي في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، ثلاثة من قيادات حركة فتح في المحافظة على خلفية تنظيم حركة فتح أمسية رمضانية في قاعة كندا للمناسبات، الواقعة في المدينة. كما اعتدى عناصر الجهاز بالضرب بحق عدد من المشاركين في الأمسية وتسجيل أسماء آخرين أثناء خروجهم من القاعة. وقد أُرج عن المحتجزين في ساعات فجر اليوم التالي، بعد تسليمهم أوامر استدعاء. والمحتجزون هم كل من: 1) عماد الأغا؛ 2) عاطف شعت؛ و3) وجيه شعت.

وأفاد عاطف شعت لطاقم المركز، بما يلي:

"في حوالي الساعة 10:30 مساءً، تواجدت في صالة كندا للمناسبات، الواقعة على شارع صلاح الدين الرئيس في مدينة خان يونس لحضور الأمسية الرمضانية التي نظمتها حركة فتح في المدينة بحضور ما يقارب 300 شخصاً. ولدى خروجي من الصالة بعد أن انتهت الأمسية في حوالي الساعة 11:30 مساءً، نادى عليّ أن عناصر جهاز الأمن الداخلي، فتوجهت له. على الفور قام أحدهم بمحاولة سحبي من المكان لاعتقالي، فيما كان آخرون يحاولون تنظيم خروج المشاركين في الأمسية وتسجيل اسم كل منهم، إلا أن العدد الكبير لم يمكنهم من التحكم في ذلك. وقد اعتدى أفراد الأمن على عدد من المشاركين، من بينهم وجيه شعت وأحمد الأسطل، كما أطلقوا عدة أعيرة نارية في الهواء من أجل تفريق الحضور. اقتادوني برفقة عماد الأغا ووجيه شعت إلى مقر جهاز الأمن الداخلي الواقع غرب مدينة خان يونس. احتجزوا كل منا في زنزانة منفردة، ومن ثم استدعوني للتحقيق بعد حوالي ساعة، وكان حول الفعالية، وأبلغني المحقق بأن فعاليات حركة فتح ممنوعة ولن يسمحوا بها. وفي حوالي الساعة 2:00 من فجر اليوم التالي الموافق 10 أغسطس 2012، أخلوا سبيلي وسبيل عماد الأغا، فيما أخلوا سبيل وجيه شعت بعد حوالي ساعتين، وقد سلمونا أوامر استدعاء تقضي بمثولنا في مقر الجهاز بتاريخ 12 أغسطس 2012. وقد توجهت بناءً على الاستدعاء في الموعد المحدد، برفقة الآخرين، حيث احتجزونا من الساعة 9:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 من بعد الظهر، ومن ثم خضعنا للتحقيق حول فعاليات حركة فتح، وقد أبلغنا المحققين بأن فعاليات الحركة ممنوعة، ومن ثم أخلوا سبيلنا."

- بتاريخ 12 سبتمبر 2012، منع جهاز الأمن الداخلي في غزة جمعية الأسرى والمحررين "حسام" من تنظيم ندوة كان من المقرر عقدها في اليوم التالي الموافق 13 سبتمبر 2012، تحت عنوان: "الأسرى القدامى بين الاتفاقيات الموقعة وحقهم في الحرية"، وذلك في مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في المدينة. وذكر مدير العلاقات العامة في الجمعية، موفق حميد، لباحث المركز، بأنه قد تلقى اتصالاً هاتفياً في حوالي الساعة 7:00 من مساء اليوم المذكور أعلاه، من شخص عرف عن نفسه بأنه أحد عناصر جهاز الأمن الداخلي، وأبلغه خلاله بالقرار الصادر عن الجهاز والقاضي بمنع عقد الندوة. وأضاف حميد بأن الشخص المتصل قد برر قرار المنع بأن الوضع الأمني في غزة لا يسمح بإقامة أية فعاليات، وأنه (أي حميد) يتحمل المسئولية في حال عُقدت الندوة.

انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي في الضفة الغربية

نظمت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وللمرة الأولى من بداية حالة الإنقسام الفلسطيني في العام 2007، مسيرات وتجمعات في ذكرى إنطلاقتها الـ (25) في الضفة الغربية. فقد شهدت مدن الخليل، رام الله، ونابلس، مسيرات وتجمعات في تلك الذكرى وذلك في إطار الأجواء الايجابية للمصالحة الفلسطينية. وكانت الحكومة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية قد واصلت ارتكاب الانتهاكات لحق المواطنين في عقد التجمعات السلمية، خاصة تلك التجمعات التي خرجت ضد توجهاتها. وكانت أبرز تلك

[7] المركز يحتفظ باسم معطي الإفادة.

الانتهاكات ما ارتكبته الأجهزة الأمنية بحق المشاركين في المسيرة السلمية التي خرجت في رام الله رفضاً لزيارة نائب رئيس الوزارء الإسرائيلي في ذلك الوقت، شاؤول موفاز، لمقر المقاطعة، والتي رافقها أعمال ضرب واحتجاز بحق المشاركين والصحفيين. وفي المقابل وثق المركز العديد من التجمعات ومظاهر الاحتجاج في محافظات الضفة الغربية بدعم من قيادات من حركة فتح، رفضاً للغلاء المعيشي، ولم تتعرض لها الأجهزة الأمنية رغم خروج بعضها عن الطابع السلمي. وشهدت الأعوام السابقة عزوف حركة حماس عن إقامة فعاليات في ذكرى انطلاقتها في الضفة الغربية، وذلك بسبب أعمال الاعتقال والاستدعاء التي واجهها نشطاؤها بسبب تلك المناسبة. وقد كانت تلك الانتهاكات في على النحو التالي:

- خلال يومي 30 يونيو و01 يوليو 2012، قامت الشرطة الفلسطينية، وبمساندة الأجهزة الأمنية، بفض المسيرات السلمية التي نظمها عشرات الشبان والشابات الفلسطينيين في مدينة رام الله، احتجاجاً على الزيارة التي كان نائب رئيس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، ورئيس حزب كديما، شاؤول موفاز[8]، ينوي القيام بها إلى مقر الرئاسة، باستخدام القوة. وقد رافق فض تلك الميسرات اعتداءات نفذتها عناصر أمنية بحق عدد من الصحفيين.

واستناداً لتحقيقات باحث المركز الذي تواجد في المكان، وإفادات شهود العيان، ففي حوالي الساعة 5:00 مساء يوم السبت الموافق 30 يونيو 2102، تجمهر عشرات المدنيين الفلسطينيين لتنظيم مسيرة سلمية على دوار المنارة، وسط مدينة رام الله، احتجاجاً على الزيارة التي كان من المفترض أن يقوم بها نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، شاؤول موفاز، إلى رام الله للقاء الرئيس محمود عباس. توجه المتظاهرون نحو مقر الرئاسة الفلسطينية، فأغلقت قوة من الشرطة الفلسطينية الشارع لمنعهم من ذلك، وعند وصولهم إلى شارع الإرسال، قرب موقف سيارات بيرزيت، شرعت عناصر الشرطة وأفراد الأجهزة الأمنية باللباس المدني المنتشرين على مسار الشارع المؤدي إلى مقر المقاطعة بالاعتداء على المتظاهرين والصحفيين بالهراوات. أسفر ذلك عن إصابة عدد منهم بكدمات ورضوض، جراء تعرضهم للضرب. كما اعتقلت عناصر جهاز المباحث العامة سبعة مواطنين من بينهم الصحفي محمد ياسر جرادات، 33 عاماً، والذي تعرض للضرب المبرح داخل المقر التابع للجهاز المذكور في المدينة رغم إفصاحه عن هويته الصحفية. وعلى أثرها تم نقله إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله لتلقي العلاج، وتم الإفراج عن المعتقلين بعد ساعتين من الاعتقال.

وأفاد أحد المشاركين في المسيرة ممن تعرضوا للضرب، لطاقم المركز، بما يلي:

في حوالي الساعة 5:00 مساءً، شاركت في المسيرة السلمية التي نظمت على دوار المنارة وسط مدينة رام الله، رفضاً لزيارة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، شاؤول موفاز، إلى مقر المقاطعة. وقد سارت المسيرة باتجاه مقر المقاطعة، إلا أن قوة كبيرة من الشرطة الفلسطينية، كانت بقيادة مدير شرطة رام الله والبيرة، قد اعترضت طريقها، وطالبنا أفرادها بالعودة إلى دوار المنارة، ومن ثم شرعوا بدفع المشاركين، والاعتداء عليهم بالضرب. وقد شارك أفراد الشرطة أشخاص بزي مدني في قمع المشاركين في المسيرة. تقدم باتجاهي شخص بزي مدني واعتدى عليّ محاولاً خنقي، مطالباً أحد أفراد الشرطة باعتقالي، وتقدم شخص آخر، بزي مدني أيضاً، وضربني بجهاز لاسلكي يحمله على رأسي، فوقعت على الأرض. توجهت إلى مدير الشرطة، وكان رأسي ينزف دماً، وأبلغته بأنني تعرضت للضرب من قبل مدنيين وطالبته بحمايتي، إلا أنه أدار وجهه، فتوجهت مباشرة إلى عدد من أفراد الشرطة فأبلغتهم بالأمر ذاته، وطالبتهم بحمايتي أيضاً، إلا أن أحدهم شرع بشتمي. وقد تلقيت العلاج الطبي في مجمع فلسطين الطبي في المدينة، بعد أن نقلت إليه في سيارة إسعاف."

- وفي حوالي الساعة 5:00 مساء يوم الأحد الموافق 01 يوليو 2102، تجمهر عشرات المدنيين الفلسطينيين على دوار المنارة، وسط مدينة رام الله لتنظيم مسيرة احتجاج على الاعتداء الذي قامت به الشرطة والأجهزة الأمنية في اليوم السابق. وأثناء توجه المتظاهرين نحو مقر الرئاسة الفلسطينية، وعند وصولهم بالقرب من موقف سيارات بيرزيت، شرعت عناصر الشرطة وأفراد الأجهزة الأمنية باللباس المدني بالاعتداء على المتظاهرين والصحفيين بالهراوات. أسفر ذلك عن إصابة ثمانية مواطنين بكدمات ورضوض، جراء تعرضهم للضرب، من بينهم أربعة صحفيين. كما اعتقلت عناصر جهاز المباحث العامة ثلاثة مواطنين، من بينهم الصحفي المستقل أحمد مصلح، 27 عاماً، وتم الإفراج عنهم بعد نصف ساعة من الاعتقال. وأفاد باحث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في محافظة رام الله أن عدداً من عناصر جهاز المباحث العامة والشرطة الفلسطينية حاولوا مصادرة كاميرا التصوير التي كانت بحوزته، وهددوه بالضرب، رغم الإفصاح لهم عن هويته. وذكر شهود عيان أن مدير شرطة محافظة رام الله والبيرة، المقدم عبد اللطيف قدومي، ومساعده محمد أبو بكر، كانا متواجدين في المسيرتين المذكورتين، وشاركا في استخدام القوة ضد المتظاهرين.

[8] يشير المركز إلى أن شاؤول موفاز شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي خلال الفترة من 9 يوليو 1998 و9 يوليو 2002، وخلال رئاسته نفذ جيش الاحتلال عملية (السور الواقي) في الضفة الغربية، والتي بدأها بتاريخ 29 مارس 2002، ومن ضمن ما أسفرت عنه تلك العملية مجزرة مخيم جنين، شمالي الضفة. وفي تاريخ 4 نوفمبر 2002 عُيّن موفاز (وزيراً للدفاع)، وأثناء شغله الموقعين المذكورين اقترفت قوات الاحتلال العديد من جرائم الحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة التى راح ضحيتها مئات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. كما أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أقام العديد من القضايا ضد موفاز أمام بعض المحاكم الأوروبية على خلفية مسؤوليته عن تلك الجرائم.

يُشار إلى أن الرئيس محمود عباس قد شكل لجنة بتاريخ 02 يوليو 2012، برئاسة السيد منيب المصري، وهو رجل أعمال وناشط سياسي فلسطيني، للتحقيق في الأحداث والانتهاكات التي رافقت المسيرة السلمية في مدينة رام الله.

- بتاريخ 13 نوفمبر 2012، اعتدت الشرطة النسائية بالضرب بحق معتصمات من عائلة الشرباتي وأطفالهن أمام مقر الأمن الوقائي الواقع في مدينة الخليل، بهدف تفريقهن. وكان حوالي عشرون امرأة وطفل من عائلة الشرباتي، وترافقهم الكاتبة الصحفية لمى عبد المطلب خاطر، قد اعتصمن أمام مقر الأمن الوقائي في مدينة الخليل احتجاجاً على استمرار اعتقال المواطن رائد حميدان الشرباتي، 43 عاماً، من سكان المدينة، لدى الجهاز وفقاً لقرار المحكمة بالمدينة، والقاضي بتمديد اعتقاله. وفي حوالي الساعة 8:00 من مساء اليوم ذاته، اعتدت عناصر من الشرطة النسائية، خرجن من مقر الجهاز بزي مدني، بالضرب بالأرجل واللطم على الوجه بحق النساء المشاركات والأطفال المرافقين لهن بهدف تفريقهن، مما أدى إلى إصابة الطفلين عبيدة رائد الشرباتي، 4 اعوام، والطفلة تقى هشام الشرباتي 12 عام برضوض وخدوش، نقلا على إثرها إلى مستشفى الخليل الحكومي لتلقي العلاج. كما تعرضت الكاتبة الصحفية لمى خاطر والمواطنة بشائر هشام الشرباتي للضرب أيضاً. يُشار إلى أن جهاز الأمن الوقائي كان قد اعتقل المواطن الشرباتي بتاريخ 08 نوفمبر 2012، وفور اعتقاله، أعلن الشرباتي إضرابه عن الطعام. وبتاريخ 12 نوفمبر 2012، نُقل إلى مستشفى الخليل الحكومي إثر تدهور حالته الصحية جراء إضرابه عن الطعام.

وأفادت الكاتبة لمى خاطر لطاقم المركز، بما يلي:

"توجهت إلى مقر الأمن الوقائي للاعتصام مع أفراد من عائلة الشرباتي، أمام المقر، من أجل المطالبة بالإفراج عن المعتقل السياسي رائد حميدان ... خرج أحد أفراد الأمن من المقر وأمرنا بالانصراف من المكان ... وفي حوالي الساعة 8:00 مساءً خرجت قوة كبيرة من عناصر جهاز الوقائي، ترافقهم عناصر نسائية، جميعهم بزي مدني، وأبلغونا بأن لديهم أوامر بأخلائنا من المكان بالقوة إذا رفضنا المغادرة. وعندما رفضنا المغادرة، شرعوا بتوجيه الشتائم لنا، فطلبت من إحداهن باحترام نفسها، فقامت بصفعي بقوة على وجهي وركلي بقدمها، عندما بدأ الأطفال بالصراخ شرعت عناصر الشرطة النسائية بالاعتداء عليهم بالضرب، خاصة بنات رائد (تقى، أنصار وأفنان) وهن طفلات، ومن ثم اعتدوا بالضرب المبرح على ابنة أخيه وتدعى بشائر الشرباتي. أخذوا بدفعنا بأيديهم حتى أخرجونا من محيط المقر."

ذكرى انطلاقة حركة حماس

يصادف تاريخ 14 ديسمبر من كل عام ذكرى انطلاقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وقد اعتادت حركة حماس كغيرها من التنظيمات الفلسطينية إقامة مهرجانات أو احتفالات في ذكرى انطلاقتها، إلا أن العام 2011، لم يشهد تنظيم أية فعالية لحركة لحماس في هذه المناسبة في محافظات الضفة الغربية. ويرجع ذلك لحظر الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية إقامة أية فعاليات أو نشاطات للحركة، وكانت الأجهزة ذاتها قد منعت إقامة مثل تلك الفعاليات خلال الأعوام السابقة، ومنذ بداية حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2007.[9] وقصرت حركة حماس احتفالاتها على قطاع غزة فقط، فتقيم مهرجاناً حاشداً لها في مدينة غزة.

تجمعات عامة خرجت عن إطارها السلمي

شهدت الفترة من 3 – 11 سبتمبر 2012، احتجاجات ومظاهرات في العديد من مدن الضفة الغربية رفضاً لقرار الحكومة في رام الله برفع أسعار المحروقات، وما رافق القرار من ارتفاع أسعار عدد من المواد الأولية. فقد بدأت تلك الاحتجاجات بإضراب جزئي لسيارات الأجرة إلا انها تطورت إلى مظاهرات وتجمعات في مختلف المدن، ورفعت شعارات تطالب باستقالة رئيس الوزراء د. سلام فياض. ولاقت تلك التظاهرات دعماً من قيادات في حركة فتح في الضفة الغربية. واتسمت عدد من تلك التجمعات بطابع العنف حيث عمل المتظاهرون على حرق إطارات السيارات وحاويات القمامة، كما عملوا على إغلاق شوارع رئيسية بالسيارات والحجارة. ولم تتدخل الشرطة الفلسطينية أو أي من الأجهزة الأمنية في فرض النظام والقانون، واقتصر دور الشرطة على تنظيم حركة السير. وعمد عدد من المتظاهرين إلى تخريب ممتلكات عامة والاعتداء على مؤسسات رسمية. وكان أبرزها في مدينتي نابلس والخليل، حيث اعتدى المتظاهرون على مقرات شرطة، وبلدية، مما أسفر عن إصابة عشرات من رجال الشرطة والمواطنين جراء التراشق بالحجارة والزجاجات الفارغة. وقد انتهت تلك التجمعات بإعلان الحكومة في رام الله بتاريخ 11 سبتمبر عن إعادة أسعار المحروقات إلى ما كانت عليه وتخفيض قيمة الضريبة المضافة.

[9] لمزيد من المعلومات حول منع الأجهزة الأمنية أية نشاطات لحركة حماس بمناسبة ذكرى انطلاقتها في الضفة الغربية، راجع التقارير الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بعنوان: "حالة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الفلسطينية." (www.pchrgaza.org)

- ففي تاريخ 10 سبتمبر 2012، انطلقت مسيرة في حوالي الساعة 7:00 مساءً، وسط مدينة نابلس، احتجاجاً على الغلاء المعيشي، وللمطالبة برحيل رئيس الوزراء د. سلام فياض. وانقسم المشاركون في المسيرة بين مؤيد لإشعال إطارات السيارات في محيط دوار الشهداء بالمدينة وبين معارض لذلك، واستخدم الطرفان الحجارة في رشق بعضهم بعضاً. وفور وصول عناصر من الأجهزة الأمنية إلى المكان، شرع المتظاهرون من الطرفين برشق عناصر الأمن بالحجارة. وقد أسفر التراشق بالحجارة بين المشاركين، وبين المشاركين من جهة وعناصر الأمن إلى إصابة 39 من منهم الأمن، إضافة إلى 13 من المشاركين، جراء الرشق بالحجارة. وقد نُقل المصابون إلى مستشفيات المدينة لتلقي العلاج.

- وفي حوالي الساعة 8:00 من مساء اليوم ذاته، هاجم مشاركون في مسيرة مركز شرطة بمدينة الخليل، ورشقوا أفراد الأمن بالحجارة. وقد سبق ذلك أن هاجم متظاهرون مبنى بلدية الخليل، ورشقوا المبنى بالحجارة، كما رقوا أفراد الأمن الذين حضروا لحماية المبنى بالحجارة أيضاً. وذكرت المصادر الطبية في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لطاقم المركز بأن سيارات الإسعاف قد نقلت ما يقارب 56 مواطناً إلى مستشفيات المدينة لتلقي العلاج. كما أصيب ما يقارب 18 من عناصر الأمن جراء تعرضهم للرشق بالحجارة.

يُشار إلى أن قيادات في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الضفة الغربية قد دعمت تلك التظاهرات، وكان أبرز تلك التصريحات ما صدر عن عضو اللجنة المركزية للحركة، اللواء توفيق الطيراوي، بتاريخ 06 سبتمبر 2012، وتناقلته وسائل إعلام محلية، حيث جاء فيه: "أنا مع مطالب الشعب وأنا أول المحتجين ضد سياسة الحكومة التي تقودنا إلى الهاوية."

توصيات:

شهدت الفترة قيد البحث والممتدة من 01 سبتمبر 2011 – 31 ديسمبر 2012، استمراراً في ارتكاب انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي بحق المواطنين الفلسطينيين. وتعزى الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات إلى استمرار حالة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتداعياتها إثر أحداث يونيو 2007 وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وتعزيز دور ونفوذ الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة كل في منطقة سيطرته.

وعلى ضوء ما جاء في هذا التقرير، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يضع التوصيات التالية والتي يرى أنها عوامل أساسية تعمل على دعم حقوق المواطنين في ممارسة حقهم في حرية التجمع السلمي:

1. يطالب الحكومتين في غزة ورام الله باتخاذ إجراءات جدية وحقيقية يكون من شأنها وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي، وإعلانهما بشكل رسمي باحترام حق المواطنين بعقد الاجتماعات العامة، ووقف العمل باللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة المخالفة للقانون والدستور.
2. يدعو إلى إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة، وكافة القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية والأمنية الفلسطينية، لحين إعادة صياغتها بما يتلائم مع القوانين الفلسطينية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
3. يدعو إلى العمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات في السلطة الفلسطينية، لأهمية تحقيق التوازن بين واجبات المواطنين وحقوقهم، وتنظيم الحقوق الفردية والجماعية، وللتأكد من أن جميع الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المكلفة بإنفاذ القانون هي إجراءات قانونية وضمن الحدود التي يكفلها وينظمها القانون.
4. يطالب النيابة العامة الفلسطينية بالتحقيق في كافة الانتهاكات التي طالت المواطنين وتقديم المتورطين فيها للمحاكمة، كما يجب العمل على دعم استقلالية النيابة العامة في تحقيقاتها وعدم التدخل في شئونها.
5. يدعو إلى تعزيز العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان وبين جمع الجهات المنظمة للتجمعات العامة، والتأكيد على أهمية أن توفر هذه المنظمات حاضنة للدفاع عن الحق في حرية التجمع السلمي بشكل خاص، والحريات العامة بشكل عام.